



جائزة «التميز» للأبحاث العلمية الأكاديمية حول حقوق الإنسان

تعد جائزة التميز للبحث العلمي في مجال حقوق الإنسان ثمرة توصيات المؤتمر العلمي الجامعي الأول حول حقوق الإنسان المنعقد في 26 يوليوز 2022. وجاءت الجائزة تطبيقا لاتفاقية الشراكة بين جامعة محمد الخامس وكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكادال، والمندوبية المكلفة بحقوق الإنسان، الموقعة بتاريخ 15 مارس 2023. وقد تم إطلاق هذه الجائزة بتاريخ 07 مارس 2024، وتشمل جميع التخصصات الجامعية وجميع المؤسسات الجامعية.

تمنح الجائزة لأحسن أطروحة جامعية تمت مناقشتها بالجامعات المغربية، وأحسن مقال علمي للشباب والشابات من الأساتذة والدكاترة الباحثين المغربية، منشور بمجلة وطنية أو دولية محكمة.

تخضع الجائزة لنظام داخلي يحدد شروط الترشح لها وكيفية منحها ولجنة التحكيم المكلفة بانتقاء الفائزين والفائزات بها.

حُددت القيمة المالية للجائزة لسنة 2024، في 100 ألف درهم، موزعة بين صنف الأطروحة التي خصص للرتبة الأولى 45 ألف درهم، والرتبة الثانية 25 ألف درهم، وصنف المقال العلمي للشباب الذي خصص للرتبة الأولى 20 ألف درهم، وللرتبة الثانية 10 آلاف درهم. كما تمنح الجهة المنظمة للجائزة شواهد المشاركة ودروعا تذكارية للفائزين. ويمكن أن يتم نشر الأعمال الفائزة.

أنيط بلجنة تحكيم مستقلة، تتكون من خمسة أساتذة جامعيين، إضافة إلى ممثلين عن المؤسسات الشريكتين، مهمة انتقاء الترشيحات الفائزة.

تلقت هذه اللجنة خلال الأجل المحدد في 12 أبريل 2024، 29 أطروحة دكتوراه مرشحة من 9 جامعات مغربية، و24 مقالا علميا مرشحا، لأبحاث متنوعة مرتبطة بمختلف أصناف حقوق الإنسان.

برامج طموحة ومهيكلية لتعزيز والنهوض بحقوق الإنسان

المنصة المؤسسية للخبرة الوطنية المتخصصة في مجال حقوق الإنسان

في إطار انفتاحها على الكفاءات الوطنية في مجال حقوق الإنسان، أطلقت المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان في يناير 2025 منصة مؤسسية للخبرة الوطنية المتخصصة في مجال حقوق الإنسان بغرض:

- ◀ تكوين قاعدة بيانات رقمية للخبراء والخبيرات المغاربة المتخصصين في مجال حقوق الإنسان.
 - ◀ فتح المجال للتعرف على الخبرات الوطنية الموجودة حسب المجالات والتخصصات.
 - ◀ تيسير المشاركة والمساهمة في التظاهرات الوطنية والدولية والتكوينات المنظمة من طرف المندوبية الوزارية وشركائها.
 - ◀ تسهيل انتقاء الخبرات والخبراء المغاربة فيما يتعلق بالمهام المرتبطة بإنجاز الأبحاث والدراسات وتقديم الاستشارات والتمثيلية.
 - ◀ وضع قاعدة البيانات رهن إشارة الأطراف المؤسسية المعنية من أجل استثمارها في برامجها وأنشطتها.
- تتم عملية التسجيل بالمنصة بشكل اختياري وآمن، مع الاحترام التام لحماية المعطيات الشخصية، وتخضع لمسطرة دقيقة تتم عبر مراحل:

- ◀ مرحلة الولوج للمنصة والتسجيل بها للحصول على القن الخاص بالمعني أو المعنية بالأمر.
 - ◀ مرحلة استكمال الملف الشخصي من خلال الإدلاء بالمعطيات المتعلقة بالسيرة الذاتية والتخصص والإصدارات، والتكوينات والدراسات والأبحاث المنجزة، والعضوية في اللجن الوطنية أو الإقليمية أو الدولية، وجميع المعلومات التي من شأنها تأكيد ما تم التصريح به.
 - ◀ مرحلة دراسة المعلومات الواردة عبر المنصة من أجل التحقق من المعلومات المصرح بها أو طلب معلومات إضافية لاستكمال ملف الخبر(ة) بالأمر عند الاقتضاء.
- تتكون المنصة من فضاء للتسجيل ولتحسين الملف، وفضاء لدراسة طلبات التسجيل، وفضاء خاص باستثمار قاعدة البيانات عبر محرك بحث.

برنامج «نقلة» من أجل تقوية القدرات في مجال حقوق الإنسان نحو تمكين حقوقي شامل ومستدام

يجسد برنامج «نقلة» لتعزيز القدرات في مجال حقوق الإنسان مبادرة جديدة في مسار النهوض بثقافة حقوق الإنسان ببلادنا، بتعزيز تملك معايير حقوق الإنسان وحمايتها والدفاع عنها ونشر مبادئها وقيمها.

يعد هذا البرنامج ثمرة شراكات نوعية تجمع المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان مع وزارة العدل وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومجلس أوروبا والمعهد الدنماركي لحقوق الإنسان وجمعية هيئات المحامين والمجلس الوطني للصحافة وفاعلين آخرين.

يتوخى البرنامج الإسهام في النهوض بأدوار الفاعلين المعنيين وتعزيز الجوانب المعرفية والعملية لدى المهنيين والممارسين، عبر تنمية المعارف والمهارات والكفاءات المتصلة بالإطار المعياري الدولي لحقوق الإنسان والتزامات المملكة المغربية المجسدة في الدستور والممارسة الاتفاقية والمنجز الوطني التشريعي والمؤسسي، إضافة إلى العناية بالممارسات العملية وتحليل الحالات الواقعية، وتنمية الاهتمام بالقضايا الناشئة والمستجدة في ظل التحولات الدولية والتحديات المعاصرة.

الأهداف الاستراتيجية لبرنامج «نقلة»

- ◀ تمكين الفئات المستفيدة وإذكاء الوعي لديها لتملك الكفايات والمعارف الضرورية في مجال حقوق الإنسان؛
- ◀ الإسهام في تعزيز قدرات الفئات المستفيدة لأداء أدوارها ذات الصلة بالدفاع والترافع والتثقيف والتكوين والتوعية والتحسيس والمساهمة في إعمال الالتزامات الدولية؛
- ◀ الإسهام في تعزيز مشاركة الفئات المستفيدة في الأوراش الإصلاحية الوطنية وفي مسار تتبع إعمال الالتزامات الدولية ومحطات التفاعل مع المنظومة الأممية.